اقتصاد

ثورة إنترنت بحري في العراق

بغداد ـ **أحمد عيد**

ثمة أهمية كبيرة يعلقها العراق على الكابل البحري 2Africa، بوصفه واحداً من أهمّ الكابلات الاستراتيجية البحرية، ويمرّ على أكثر من 33 بلداً من خلال47 محطة إنزال بحرية، وفقاً لتأكيد المدير العام لدائرة العلاقات والإعلام في وزارة الاتصالات العراقية عمر العامري، الذي قال لـ«العربي الجديد» إن العديد من الشركات العالمية ستمرر سعتها عبر الكوابل البحرية والضوئية البرية، وهذا يساعد في تسهيل حركة الاتصالات الدولية، وسيربط دول أفريقيا وآسيا وأوروبا، مروراً بالعراق الذي سيكون محطة نقل (ترانزيت) معتمدة. تصريحات العامري جاءت تعقيباً على توقيع الشركة العامة للاتصالات والمعلوماتية التابعة للوزارة عقد إنزال كابل 2Africa اللؤلؤ البحري مع شركة «الخليج للكابلات البحرية» المملوكة لشركة الاتصالات السعودية (STC) لنقل سعات الإنترنت من العالم عبر دول الخليج العربي، ومنها إلى العراق، وصولاً إلى أوروبا من خلال 47 محطة إنزال، مروراً بـ 33 بلداً عبر عدد من البحار حول العالم. وقد بيّن العامري أن هذا المشروع سيسهم في تعظيم الإيرادات وتحسين خدمة الإنترنت وتخفيض أسعارها بالشكل الذي يتلاءم مع مستوى دخل الفرد في العراق، وتحقيق أعلى مستويات الجودة والكفاءة، لأن العراق سيكون محطة تمرّ من خلالها خدمات الاتصال الدولية. وعن إنجاز المشروع والعمل عليه، أوضح العامري أن تنفيذ مشروع الكابل البحري سيشهد عدة مراحل، تبدأ قريباً من مرحلة المسح الميداني، ومن ثم عمليات البحث والتنظيف، لأن المنطقة يمكن أن تكون مكتظة بالمخلفات الحربية وركام السفن، وبعدها يُدفن الكابل على عمق 200 متر تحت الماء. وأكد العامري أن المشروع سيُنجَز خلال النصف الأول من العام المقبل، وهذا يعتمد على سرعة العمل ومواصلة الجهود من دون عوائق أو مشاكل فنية يمكن أن تؤخر فترة الإنجاز. وأضاف أن العراق لن يتحمل أي تكلفة مالية للمشروع، لأن الشركات المالكة للكابل هي التي ستتولى عمليات التمويل والإنجاز، وسيقدم العراق الدعم اللوجستي والإداري لإنجاز مراحل المشروع، وهناك أموال محصّلة لصالح العراق استُلِم مليون دولار منها مع توقيع العقد، وذلك في دفعة مقدمة. ومشروع الكابل الأخير هو الثالث الذي وقّعته وزارة الاتصالات العراقية، ليشكل العراق من خلاله نقطة انطلاق لخدمة الإنترنت من البحر، مروراً بالأراضي العراقية باتجاه تركيا ودول وأوروبا. ويعاني العراق من ضعف شبكة الإنترنت وضعف الشركات المجهزة للخدمة، وغياب الرؤية الفنية طوال السنوات الماضية في تحسين جودة الخدمة والتقليل من أسعارها، ذلك أن الإنترنت في العراق من بين الأغلى والأقل جودة عالمياً، وكان هذا البلد يخسر أربعين مليون دولار يومياً نتيجة ضعف خدمة الإنترنت أو انقطاعها. وتحاول وزارة الاتصالات العراقية تحسين خدمة الإنترنت ورفع سرعتها وكفاءة الباقات المقدمة إلى الزبائن من خلال عدة إجراءات، ابتدأت من إطلاق خدمة الاشتراك المدعوم والحد من التلاعب في كميات الإنترنت المجهزة من قبل الوكلاء، من خلال مشاركة أكثر من مشترك في حزمة إنترنت واحدة، وانتهاءً بتوقيع عقود مشروع الكابل البحري.

حصاد القصب في الرقة

يستخدم قصب السكر في العديد من المجالات، وأبرزها السكر والورق، والأول يعتبر من أجود الأنواع. وتحتاج زراعة القصب إلى أرض طينية سوداء. ويمكن لأي بلد تنشط فيه هذه الزراعة أن يستفيد من التصنيع الزراعي لإعداد منتجات للاستهلاك المحلي أو للتصدير، بما يحسّن معيشة المزارعين، ويضمن تنويع مصادر دخل الدول. وهو نبات من الفصيلة النجيلية يُعتبر المصدر الأساسي لاستخراج السكر، بينما يحتل بنجر السكر المصدر الثاني. سقايته تحتاج إلى مياه وافرة مع طقس يميل إلى الحرّ، ويبقى في الأرض طوال السنة، ولذلك عادة ما تُبنى مصانع السكر وسط حقول القصب. اللقطة هنا لشاب يجمع القصب الذي جرى حصاده في محافظة الرقة، شرقي سورية أول من أمس السبت.

(دليل سليمان/ فرانس برس)

لقطات

«المنافسة» الكويتي يتلقى طلبين لإتمام التركز الاقتصادي

أعلن جهاز حماية المنافسة الكويتي، أمس الأحد، تلقيه طلبين لإتمام عملية التركز الاقتصادي. وحسب تدوينة على «إكس» فقد تقدمت شركتا أودي إيه جي (ألمانيا)، وساوبر هولدينغ إيه جي (سويسرا)، بالطلب لاستحواذ الأولى على نسبة 75,1% من حصص الثانية. كما تقدمت شركتا سيكوت للاستثمارات إي إي آر (لوكسمبورغ)، وهيمبل إي اس بالطلب، من خلال استحواذ الأولى على 30% من رأسمال الأخيرة. يُذكر أن القانون رقم 72 لسنة 2020 في شأن حماية المنافسة عرّف عمليات التركز بأنها من حالات التغيير على نحو دائم في السيطرة في السوق المعنية، وتنشأ في حالة الاندماج أو الاستحواذ.

زيادة رصيد الائتمان الممنوح من البنوك العُمانية

ارتفع إجمالي رصيد الائتمان الممنوح من البنوك التجارية التقليدية في سلطنة عُمان بنسبة 0,4% بنهاية إبريل/ نيسان الماضي، على اساس سنوي. واظهر بيان للبنك المركزي العُماني، على موقعه الرسمي، كذلك ارتفاع الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بنسبة 0,4%، ليصل إلى 20,3 مليار ريال. وشهد إجمالي استثمارات البنوك التجارية التقليدية في الاوراق المالية ارتفاعاً بنسبة 28,3%، ليصل إلى 5,7 مليارات ريال بنهاية إبريل الماضي. وانخفضت قيمة الاستثمار في سندات التنمية الحكومية بنسبة 11,1% بنهاية إبريل الماضي، لتصل إلى 1,9 مليار ريال مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي. وارتفعت استثمارات البنوك التقليدية في الأوراق المالية الأجنبية 133,8%، لتصل إلى 2,2 مليار ريال.

انخفاض صادرات صناعة عمّان بالنصف الأول

بلغت صادرات غرفة صناعة عمّان، خلال النصف الأول من العام الحالي 3 مليارات و392 مليون دينار، مقارنة مع 3 مليارات و475 مليون دينار لنفس الفترة من العام الماضي 2023. وحسب معطيات إحصائية حصلت عليها وكالة الأنباء الأردنية «بترا» سجلت ستة قطاعات زيادة في صادراتها بنسبة تراوحت بين 2,1% للصناعات الجلدية والمحيكات، و30,8% لقطاع الصناعات البلاستيكية والمطاط. في المقابل، انخفضت صادرات القطاعات الصناعية الاربعة الباقية بنسبة تراوحت بين 0,2% للصناعات التموينية والغذائية والزراعية والثروة الحيوانية، و32,3% للصناعات التعدينية. واستحوذت أربع دول عربية وأجنبية، على أكثر من نصف صادرات الغرفة.

عندما تتخلى الدول عن التزاماتها

مصطفى عبد السلام

هناك عقد اجتماعي غير مكتوب بين الدولة والمواطن، فالدولة تفرض الضرائب مقابل توفير الخدمات: تعليم مجاني، وعلاج وتأمين صحي على نفقة الدولة، وراتب مجزٍ في حال فقدان فرصة العمل، وراتبٍ متميز عند الوصول إلى سنّ التقاعد، ومواصلات مجانية أو شبه مجانية، وتخفيف الأعباء المعيشية عن محدودي الدخل، مع توفير الخدمات من مياه وكهرباء وغاز طهو بأسعار مناسبة، وشبكة طرق وصرف صحي.

أضف إلى ذلك حماية الأمن القومي للدولة، وتطبيق القانون ونشر العدل، وغيرها من المهمات التي تتشابه فيها كل الدول، وتُموَّل من أموال دافعي الضرائب.

وكلما رفعت الدولة مستوى الخدمة، وزادت من جرعة الخدمات المجانية، وخصوصاً التعليم والصحة، هنا يمكن أن تفكر في زيادة الضرائب لتحسين الخدمات وتوسيع قاعدة المستفيدين منها، لكن الزيادة تستهدف بالدرجة الأولى الطبقة الثرية والمؤسسات الكبرى، وليس صغار موظفي الدولة وأصحاب الدخول غير الثابتة، فهؤلاء تحنو الحكومات عليهم، بل تمنحهم المزيد من المزايا الاجتماعية، زيادة في الدخول، شبكة حماية، خفض السلع الرئيسية، خفض الضرائب، وكذا مكافحة الفساد داخل المؤسسات الحكومية. وفي حال حاجة الدولة وموازنتها لموارد إضافية، ترفع الضرائب على السلع غير الضرورية للفقراء مثل السجائر والتبغ والخمور والمشروبات الغازية ومشروبات الطاقة، والسلع المستوردة مرتفعة السعر والسيارات وأجهزة المحمول.

في المنطقة العربية تجد أن الاتجاه الغالب في معظم دوله، هو لخنق المواطن بكل أنواع الضرائب، وفي المقابل خدمات متدنية، وأحياناً لا خدمات. لكن في الدول الديمقراطية ذات الحكومات المنتخبة تتنافس حكوماتها على تخفيف الأعباء الضريبية عن المواطن، وزيادة حد الإعفاءات، بل أحياناً تُخفَض الضرائب أو يُوقف العمل بها، كما حدث عقب موجة التضخم التي شهدها العالم عقب اندلاع حرب أوكرانيا، أو أزمة كورونا.

وهذا الأسبوع اقترح حزب التجمع الوطني اليميني المتطرف في فرنسا، تخفيضات ضريبية واسعة النطاق. وقال تقرير حديث إن حزب العمال البريطاني الفائز في الانتخابات الأخيرة يستطيع خفض الضرائب بنحو 16 مليار جنيه إسترليني. كذلك وعد الحزب بفرض ضريبة عالية على المدارس الخاصة لحلّ أزمة تمويل حادة في قطاع التعليم الحكومي. المبالغة في فرض الضرائب ترفع مستوى التهرب الضريبي، وتقتل مناخ الاستثمار، والقاعدة البسيطة تقول إنّ الدولة تحصل على ضرائب مقابل تقديم خدمات، فإن لم تفِ بوعدها، فمن حق المواطن التوقف عن سداد الضرائب والالتزامات إلى حين الوفاء بتعهداتها.

اتفاقية التجارة الحرة بين فلسطين والبرازيل تدخل حيز التنفيذ

رام الله ـ **العربي الجديد**

رحب وزير الاقتصاد الفلسطيني محمد العامور أمس الأحد، بإيداع حكومة البرازيل وثيقة المصادقة على اتفاقية التجارة الحرة لمجموعة دول ميركوسور ودخولها حيز النفاذ بين البلدين. واعتبر الوزير إيداع الوثيقة خطوة استراتيجية في تنفيذ اتفاقية ميركوسور وأساساً لتطوير علاقات التعاون الاقتصادية وتعزيزها. وتضم اتفاقية ميركوسور دول البرازيل، الأرجنتين، أوروغواي، باراغواي، ووفقاً للإجراءات المنصوص عليها لدخولها حيز النفاذ فإن على الدول أطراف الاتفاقية، المصادقة عليها وفق الإجراءات الداخلية القانونية لكلّ دولة وإرسالها إلى مركز الإيداع. وحسب وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، تستورد فلسطين من مجموعة الميركسور السكر والأرز والشاي والقهوة واللحوم وغيرها من البضائع، في حين تتيح الاتفاقية فرصة تصدير الحجر والرخام والأدوية والصناعات التقليدية وزيت الزيتون وغيرها من المنتجات التصديرية الوطنية. وتتيح الاتفاقية إزالة الحواجز الجمركية أمام التجارة، وتسهيل حركة البضائع، وزيادة فرص الاستثمار والتعاون بين البلدين في مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية، مع مراعاة الظروف العادلة للمنافسة، وتساهم في تجسيد التعاون المستقبلي في العديد من القطاعات الواعدة. وقال الوزير الفلسطيني، في بيان، إن «دخول الاتفاقية حيز النفاذ ركيزة هامة في تطوير العلاقة الثنائية، ومن شأنها المساهمة في تمكين الصادرات الفلسطينية من الدخول إلى السوق البرازيلية معفاة من الجمارك، علاوة على تعزيز إقامة شراكات استثمارية بين القطاع الخاص في كلا البلدين». وأضاف الوزير: «نأمل أن تحذو دول المجموعة حذو البرازيل بالإسراع في المصادقة على الاتفاقية وإيداعها لدخولها حيز النفاذ بالدول الأطراف في ميركوسور». وأعرب الوزير عن شكره وتقديره للبرازيل على «مواقفها الداعمة والمساندة للقضية الفلسطينية، على المستويين السياسي والاقتصادي، وما تبذله من جهود لوقف العدوان الإسرائيلي على دولة فلسطين». وتأسس تجمع ميركوسور الاقتصادي عام 1991، ودخل حيز النفاذ في يناير/ كانون الثاني 1995، بمبادرة من دول الأرجنتين والبرازيل وباراغواي وأوروغواي، ثم انضمت فنزويلا رسمياً عضواً خامساً عام 2005 (عضويتها معلقة منذ 2017). وتتمتع دول تشيلي وبوليفيا وبيرو وكولومبيا والإكوادور وغويانا وسورينام بوضع الدول المنتسبة.

متفرقات اقتصادية

عُمان: الحماية الاجتماعية تحاصر التضخم

مسقط ـ **كريم رمضان**

في صباح مطلع يوليو/تموز الجاري، استيقظ المواطن العماني سالم البلوشي على خبر ارتفاع معدل التضخم في سلطنة عمان بنسبة 0,9% خلال يونيو/حزيران الماضي، وفقاً لأحدث البيانات الصادرة عن المركز الوطني العُماني للإحصاء والمعلومات. وبينما كان يتصفح الأخبار على هاتفه، تساءل عن تأثير هذا الارتفاع على أسعار السلع والخدمات التي يحتاج إليها يوميًا، بينما كانت زوجته فاطمة تعد قائمة التسوق الأسبوعية، متسائلة إن كانت ستلاحظ فرقًا في الأسعار عند زيارتها لأسواق مسقط.

نقلت «العربي الجديد» تساؤل الزوجين إلى خبير باقتصاد السلطنة، الذي اعتبر معدل الارتفاع في التضخم بالسلطنة «إيجابياً» مستبعداً أن يكون له أثر كبير أو محسوس على واقع الأسعار.

ويرجع الطوقي ذلك إلى أن سلطنة عمان تمتلك سوقًا مفتوحة واتفاقيات تجارة حرة مع العديد من الدول، ما يسهل التحكم عبر سياسات دخول البضائع وخروجها على التضخم بالإضافة إلى دعم المنتجات الوطنية. وينوه الطوقي إلى أن السلع الأساسية في سلطنة عمان مُعفاة من ضريبة القيمة المضافة، فضلاً عن وجود دعم حكومي للكهرباء خلال فصل الصيف، ما يساعد في الحفاظ على استقرار الأسعار، إضافة إلى أن أسعار النفط لا تزال مدعومة لشريحة كبيرة من المجتمع.

ويوضح الخبير العماني أن نحو 500 سلعة ما زالت معفاة من ضريبة القيمة المضافة في السلطنة، وذلك ضمن برامج حكومية تهدف إلى الحفاظ على منظومة الحماية الاجتماعية. ومن جهة أخرى، يشير الطوقي إلى أن الحكومة منتبهة إلى وضع التضخم وتطبق سياسات نقدية ومالية لضبطه، لافتاً إلى أن منظومة الحماية الاجتماعية بدأت تُظهر ثمارها مؤخراً، وأن الخريطة الكاملة للفئات المستفيدة منها ستكتمل في نهاية العام الجاري (2024)، ما سيسهم في دعم الفئات المختلفة مثل كبار السن وأصحاب الهمم والإعاقات.

ارتفاع أسعار الخضروات والفواكه (محمد محجوب/فرانس برس)

اليمن: غلاء الأدوية وغياب الرقابة

يعاني اليمنيون من ارتفاع حاد في أسعار الأدوية وسط فوضى في السوق بسبب غياب الأجهزة الرقابية

تعز ـ **فخر العزب**

بداية كل شهر يذهب المواطن اليمني عبد الرحمن جسار، إلى الصيدلية القريبة من منزله لشراء أدوية الضغط والسكري التي يستخدمها منذ أربعة أعوام، لكنه فوجئ بارتفاع أسعارها، ما جعله يعود إلى منزله خاوي اليدين منكسرا بعد عجزه عن توفير أسعارها. يقول عبد الرحمن لـ«العربي الجديد»: «أعاني من الضغط والسكري منذ أربع سنوات، وأستخدم علاجات سايبريل وديجارد، والأخذ بين الحين والآخر ارتفاعاً في أسعارها، غير أني وصلت مؤخرا إلى العجز التام عن شرائها». جليلة محمد، 56 عاما، تعاني من مرض في القلب، تقول لـ«العربي الجديد»: «لدي أدوية أستخدمها بشكل دائم، وأجد معاناة في شرائها، وأخبرنا أحد الجيران أن مكتب الصحة يقدم هذه الأدوية بالمجان، فذهبت وسجلت في المكتب، وأعطوني كرتا خاصا بصرفها، وحين أذهب لاستلامها أجدها أحيانا ويتم صرفها، وفي أحيان أخرى يقولون لنا إنها غير موجودة، واضطر لشرائها من الصيدلية، وفي بعض الحالات أعجز عن شرائها وأتوقف مضطرة عن استخدامها رغم تدهور حالتي الصحية».

يعاني سوق الأدوية في اليمن من حالة عبث وارتفاع متزايد في أسعار الأدوية، في ظل غياب دور الجهات الرقابية، والعشوائية التي تحيط بسوق الأدوية، بالإضافة إلى عوامل أخرى جاءت نتاجا للحرب التي تعيشها البلاد منذ تسع سنوات.

الصيدلي هيثم فيصل الذي يعمل في إحدى صيدليات تعز، قال لـ«العربي الجديد» إن «هناك ارتفاعا شبه شهري بأسعار الأدوية، وتصل نسبة الارتفاع إلى حوالي 10% نتيجة لعدة عوامل أهمها زيادة سعر الصرف بشكل دائم، وكذا نسبة الجبايات المالية المرتفعة المفروضة على شركات الأدوية»، يضيف فيصل: «مثلا دواء ديجارد كان سعره الشهر الماضي 12 ألفا و500 ريال (الدولار يساوي 1840 ريالا)، وحاليا سعره 14 ألفا و300 ريال، وأيضا دواء الكبراديل شراب كان سعره 8 آلاف و200 ريال، وحاليا سعره 11 ألف و800 ريال». يؤكد بائعو الأدوية أن معظم الأدوية التي يتم استيرادها ذات فعالية أقل لأن سعرها في المتناول عكس الأدوية الأوروبية التي تمتاز بفعالية أكبر لكن سعرها مرتفع جداً مقارنة بالدخل المتوسط لمعظم اليمنيين. وحسب بائعي الأدوية لـ«العربي الجديد»،

> الحوثيون يشنون حربا على شركات الأدوية ومصانعها

فجميع الأدوية الموجودة في السوق عربية وهندية المصدر أسعارها منافسة ورخيصة مقارنة بالأدوية الأوروبية غالية الثمن، وغير الموجودة في السوق بسبب التحويلات البنكية، وعدم الثقة في القطاع المصرفي. كما يأتي الارتفاع الكبير لأسعار الأدوية في ظل غياب الرقابة من الجهات المعنية، ما ساهم في انتشار الأدوية المهربة والمغشوشة في السوق، أو قريبة الانتهاء، وخاصة تلك التي تمنحها المنظمات الإغاثية. كما أن من أسباب ارتفاع أسعار الأدوية في اليمن الحرب التي تشنها جماعة الحوثي على شركات ومصانع الأدوية، وفرض إتاوات مالية وضرائب باهظة عليها، والسيطرة على بعضها كما حصل مع شركتي الدوائية والعالمية للأدوية.

ففي التاسع يونيو/حزيران الماضي، أقدمت جماعة مسلحة تابعة لما يسمى الحارس القضائي التابع للحوثيين، القيادي في الجماعة صالح دبيش، باقتحام «الشركة الدوائية الحديثة» و«الشركة العالمية لصناعة الأدوية»، كبريات شركات صناعة الأدوية في اليمن.

طاقة

تواجه الحكومة المصرية أزمة جديدة مع شركة سيمنز الألمانية، أكبر شريك أجنبي لإنتاج وتوليد الطاقة في مصر، إذ تطالب الشركة المسؤولين باستلام المشروعات ودفع الديون المتأخرة. وتأتي ضغوط سيمنز في ظل محاولات الحكومة الجديدة حلّ أزمة الكهرباء، وسط انخفاض حاد في عائدات قناة السويس والتزامات بسداد 32,5 مليار دولار قيمة فوائد وأقساط ديون مستحقة، والحاجة إلى الدعم المالي نهاية العام، والحاجة إلى المزيد من صفقات للسلع الأساسية، وشراء الغاز لتشغيل محطات التوليد

«سيمنز» تفاقم أزمة كهرباء مصر

القاهرة ـ **عادل صبري**

قبل وصول صفقة الغاز المسال إلى الشبكة الوطنية للعمل بكامل طاقتها بهدف الحد من انقطاع التيار الكهربائي، تواجه الحكومة المصرية أزمة جديدة مع شركة سيمنز الألمانية، أكبر شريك أجنبي لإنتاج وتوليد الطاقة في البلاد. تطلب سيمنز من الحكومة سرعة استلام المشروعات التي مولت إقامتها وتديرها حاليا بالعاصمة الإدارية وبني سويف جنوب القاهرة، مقابل الحصول على مستحقاتها المالية، قبل أن تتوقف رسميا عن تشغيل وإدارة وصيانة أكبر محطتين بوفران نحو ثلث قدرات التوليد المنتجة بشبكة كهرباء مصر.

أضاف رغبة انسحاب سيمنز في تشغيل المحطتين عمقا غائرا لأزمة الديون التي تراكمت على قطاعي النفط والكهرباء لصالح الشركات الأجنبية العاملة في مصر، وكشف عن أزمة جديدة في ملف نقص الغاز المتصاعد منذ عامين، مع عدم قدرة الحكومة على تشغيل محطات وشبكات توزيع أنفقت عليها 620 مليار جنيه (الدولار = نحو 48 جنيها)، من قروض محلية وأجنبية على مدار عشر سنوات.

ضغوط سيمنز

تأتي ضغوط سيمنز أثناء محاولات لوضع الحكومة الجديدة حلولاً لأزمتي الكهرباء والغاز على قمة جدول أعمالها بالفترة المقبلة، وسط انخفاض حاد بعائدات قناة السويس والتزامات خارجية بسداد نحو 32,5 مليار دولار قيمة فوائد وأقساط الدين، قبيل نهاية العام، وحاجتها الماسة للدعم المالي للسلع الأساسية، وشراء المزيد من صفقات الغاز والوقود لتشغيل محطات التوليد، وسط تذبذب إمدادات الغاز من إسرائيل والحقول المحلية. وضعت شركة «سيمنز» الألمانية الحكومة في مأزق، حيث طلبت من وزارة الكهرباء استلام محطتي توليد كهرباء العاصمة الإدارية وبني سويف بقدرة 4800 ميغاواط لكل منهما، مع حلول موعد انتهاء عقد الإدارة والتشغيل والصيانة للمحطتين أول يوليو/ تموز الجاري. أكدت مصادر بوزارة الكهرباء لـ«العربي الجديد» رفض سيمنز الالتزام بتشغيل المحطتين، بعد انتهاء مدة العقد التكميلي الذي وقعته مع وزارة الكهرباء عام 2016، الذي ينفذ عبر مكتب سيمنز للشرق الأوسط بالقاهرة، لمدة ثماني سنوات، ويقضي بتأجيل سداد قيمة الأقساط السنوية لتكلفة شراء المحطتين بقيمة 6,2 مليارات يورو، لحين انتهاء عقد الإدارة والتشغيل. تُعمق أزمة الغاز مخاوف سيمنز من الاستمرار في تشغيل المحطتين اللتين توفران 9600 ميغاواط، تمثل 30% من قدرات التوليد المنتجة، خصوصاً مع شكوك المستثمرين بقدرة الحكومة على مواجهة العجز المالي وتلبية احتياجات الشركاء الأجانب في مشروعات الغاز والكهرباء من العملة الصعبة، في ظل تراكم الديون لموردي الغاز والوقود، بنحو ستة مليارات دولار، عدا 15 مليار دولار تمثل قيمة أقساط قروض أجنبية لمحطات التوليد. طرحت الحكومة المحطتين للبيع لمستثمرين عرب وأجانب عقب بنائهما عام 2018، حيث أبدت شركات بلاك ستون الأميركية وبترونّاس الماليزية و«إدرا» الصينية للمحطات النووية، في مايو/ أيار 2019، اهتماما بشراء المحطتين، تعطلت إجراءات إتمام الصفقة عدة مرات بسبب انخفاض قيمة العروض المقدمة من المشترين الأجانب إلى نحو 1,2 مليار دولار، بما يوازي 25% من التكلفة الكلية للمحطة.

كما بدلت الحكومة بيع محطتي جبل الزيت والزعفرانة لطاقة الرياح إثر فشلها في بيع محطتي التوليد الحراريتين، ضمن برنامج الطروحات الحكومية عامي 2023-2024. زادت الهوة بين المشترين والصندوق السيادي الذي آلت إليه ملكية المحطتين عام 2020، مع تقادم عمر المحطتين، وبروز مشكلة نقص الغاز، وعدم قدرة الحكومة على ضمان تدبيره من الشبكة الوطنية للغاز، وتأجيل برنامج رفع أسعار الكهرباء، الذي كان يضمن للمشترين بلوغها مستويات عالية عام 2024، مع حلول موعد سداد قيمة المحطتين، على أقساط ربع سنوية، تستمر مدة سبع سنوات.

ارتفاع تكاليف صفقة البناء

يلزم الاتفاق الجانب الألماني سداد تكاليف الإنشاء والتشغيل والصيانة بالعملة الصعبة للمحطتين اللذين بدأ تنفيذهما بين عامي 2015 و2018، ما اضطر سيمنز إلى اللجوء للحكومة الألمانية لدخولها ضامناً للصفقة لدى «دويتشه بنك» وبنكي HSBC و AGKFW-IPEX الأوربيين، لتمويل عمليات التصنيع. رفع الاتفاق الجديد تكلفة صفقة بناء المحطتين إلى ثمانية مليارات يورو، مع حصول البنوك على عمولات مقابل تأمين التمويل والسداد للقرض، بينما وافقت الحكومة على سداد قيمة الكهرباء المستخرجة من المحطتين بسعر التكلفة بالعملة الصعبة، على أقساط ربع سنوية.

وضع الاتفاق الحكومة الجديدة في مواجهة مع الشركاء الأجانب المساهمين في مشروعات الغاز والكهرباء، في وقت تسعى فيه إلى ضخ سيولة في مشاريع التنقيب والاستكشاف عن الغاز والنفط تزيد تكلفتها عن 12 مليار دولار، بالتوازي مع إصلاح العطب الفني الذي أصاب حقول غاز «ظهر» وأدى إلى فقدانه نحو 60% من قدرات الإنتاج المسجلة له صيف 2022. تستخدم محطتا كهرباء العاصمة وبني سويف أنظمة تكنولوجية متقدمة في التشغيل وتوليد الكهرباء بالغاز الطبيعي، وتعمل بنظام الدورة المركبة، وتبريد المولدات بالهواء، ما يجعلها في حاجة إلى صيانة يومية ودورية باهظة التكاليف.

توسع المحطات العاملة بالغاز

سعت الحكومة إلى التوسع الهائل في محطات التوليد العاملة بالغاز، في حينه، مدفوعة بدراسة أعدها برنامج تايمس إيجيبت Times-Egypt الممول من الاتحاد الأوروبي عام 2015، في صفقة استهدف الأوروبيون من ورائها المساعدة الفنية ودعم إصلاح مشروعات الطاقة في مصر. وصف رئيس سيمنز جو كايسير صفقة الحصول على المحطتين بالإضافة إلى محطة مماثلة لهما بمدينة البرلس شمال الدلتا، بأنها «عقود غير مسبوقة»، بينما أكد خبراء أنها «جاءت طوق نجاة لشركة سيمنز وحلفائها الغربيين من الإفلاس». أكد مشروع الدعم الفني الأوروبي حاجة البلاد إلى مضاعفة قدراتها من محطات التوليد، متوقعا زيادة الطلب على الطاقة عام 2018 إلى ألف و35 ألف جيغاواط، تصل إلى 45 ألف جيغاواط عام 2024، و60 ألفا عام 2030، و67 ألفا عام 2035، بالمخالفة لواقع بلغ فيه الحد الأقصى للاستهلاك المحلي عام 2018 نحو 28 ألف جيغاواط وعام 2020 نحو 32 ألف جيغاواط وعام 2023 نحو 36 ألف جيغاواط. يتوقع أن يصل الحمل الأقصى على شبكات الكهرباء إلى 37,2 ألف جيغاواط والاستهلاك الفعلي إلى 36,2 ألف جيغاواط في ذروة الطلب على الكهرباء خلال الصيف الجاري 2024، وفقا لتقديرات حددتها نائبة وزير الكهرباء والطاقة صباح مشالي، نهاية الأسبوع الماضي. يتوقع جابر دسوقي، رئيس الشركة القابضة لكهرباء مصر، أن يصل الحمل الأقصى على الشبكة الموحدة، خلال العام المالي الجاري 2024-2025، إلى 37,4 ألف جيغاواط بزيادة 5,4% عن العام السابق، بما يخدم نحو 43,7 مليون مشترك.

> تبلغ قيمة ديون موردي الغاز والوقود نحو ستة مليارات دولار

خصصت الحكومة 1,182 مليار دولار لشراء 17 شحنة غاز مسال و300 ألف طن مازوت لتشغيل المصانع ومحطات الكهرباء خلال فصل الصيف، تمهيدا لوقف نظام القطع المستمر مدة ساعتين يوميا بحلول سبتمبر/ أيلول المقبل. بعد سحب 20 مليار جنيه من البنوك العامة على المكشوف لمواجهة العجز النقدي في شهر مايو الماضي، اقترضت وزارة الكهرباء 51 مليار جنيه من البنوك المحلية الأسبوع الماضي، لسداد جزء من ديون هيئة البترول، بما يضمن توفير السيولة لشركات البترول، وحصول محطات التوليد على الوقود اللازم للتشغيل.

أزمات الصناعة وارتفاع التضخم

أرهق انقطاع الكهرباء المصنعين ورفع أسعار السلع والمنتجات الزراعية، وزاد من أرق المصريين الذين يتعرضون للموت في المصاعد عند انقطاع التيار فجأة، ما أفقدهم شهية التجوال خارج منازلهم، في صيف شديد الحرارة، خشية أن تنقطع الكهرباء أثناء تحركهم بعيدا عن مساكنهم، وفقا لرصد تتبعته «العربي الجديد» لحالة الأسواق والشارع المصري. تنذر أزمة الغاز بزيادة معدلات التضخم عن المعدلات التي بلغها بنسبة 28,1% في مايو الماضي، كما تظهر دراسات اقتصادية، حيث أدى انقطاعه إلى تضاعف أسعار الأسمدة، وزيادة في تكلفة صناعات الحديد والإسمنت والثروة الحيوانية والدواجن، ورفع تكلفة التشغيل بالمحال والمراكز التجارية، مع تطبيق الإغلاق القسري للمحال في العاشرة مساء يوميا. انخفضت الصناعات التحويلية بنسبة 12,6%، مع تراجع صناعة المستحضرات الطبية والكيميائية والدوائية بنسبة 15,13% خلال شهر إبريل/ نيسان الماضي، متأثرة بشح الدولار وعدم توفر مستلزمات الإنتاج، وفقا لتقديرات جهاز الإحصاء. زادت حدتها في يونيو الماضي، مع ارتفاع معدلات الانقطاع الكهربائي. في إفصاح لبورصة الأوراق المالية، أعلنت أكبر ست شركات للأسمدة والبتروكيماويات توقفها عن العمل مدة تجاوزت أسبوعين بسبب نقص الغاز، ولم تعد إلى كامل طاقتها الإنتاجية مع وصول أول شحنات الغاز المسال مطلع الأسبوع الجاري، رغم وعود رئيس الحكومة الجديدة مصطفى مدبولي بالحد من أزمة الغاز، التي أثرت بشدة على الصناعات الغذائية والمعدنية والبتروكيماويات.

تبحث الشركات الكبرى عن استيراد شحنات من الغاز الصخري من السوق الأميركية والجزائر للحفاظ على استقرار عمليات التشغيل التي تتسبب في تراجع أرباح شركات الأسمدة، وخفض معدلات التصدير إلى الخارج. شكلت أربع شركات حكومية وإحدى الشركات الخاصة تحالفا لاستيراد غاز الميثان المسال، بقيمة 600 مليون دولار، لمواجهة نقص كميات الغاز. أعلنت شركة أبو قير للأسمدة عن بدء إجراءات إقامة مشروع الاعتماد على الهيدروجين بديلا للغاز الطبيعي، وتركيب محطة طاقة شمسية بقدرة 2,5 ميغاواط، لتقليل استهلاك الكهرباء.

أحد شوارع القاهرة يغرق في الظلام (محمد حسام/الأناضول)

تدرس في مكتبة الإسكندرية حيث يتوفر التكييف الغائب عن المنازل في أوقات انقطاع الكهرباء، 28 يونيو الماضي (حازم جودة/فرانس برس)

خطة حكومية لترشيد الطاقة

تهدف وزارة الكهرباء المصرية إلى توفير أكثر من 800 ميغاواط يوميا من خلال خطة ترشيد الطاقة التي تعتمدها الحكومة، بهدف تخفيف الاحمال خلال فترة ارتفاع درجات الحرارة. وقال المتحدث باسم وزارة الكهرباء، أيمن حمزة، في تصريحات سابقة إن وزارة الكهرباء ملتزمة بخطة الحكومة الخاصة بترشيد الاستهلاك، مطالبا المواطنين بالمشاركة المجتمعية وترشيد الاستخدام لمساعدة الوزارة في خطتها لتوفير التغذية الكهربائية لجميع المشتركين من دون أيّ مشكلات. وفرضت الوزارة إجراءات تهدف إلى ترشيد استهلاك الكهرباء في المؤسسات والمباني الحكومية، وتقليص إضاءة الشوارع ولوحات الإعلانات، وإغلاق المحلات التجارية في الساعة العاشرة مساءً.

مؤشرات الأسواق

قطر

أغلقت بورصة قطر تعاملات أمس باللون الأخضر؛ بدعم نمو ستة قطاعات في مقدمتها الاتصالات. ارتفع المؤشر العام هامشياً بنسبة 0,50%، رابحاً 49,87 نقطة، عن مستوى الخميس الماضي. ودعم أداء الجلسة نمو ستة قطاعات في مقدمتها الاتصالات بـ1,4%، بينما تراجع قطاع النقل وحيداً بـ0,17%. وبشأن التداولات، فقد تراجعت السيولة إلى 310 ملايين و53 ألف ريال، مقابل نحو 429 مليون ريال في جلسة الخميس الماضي، كما ارتفعت أحجام التداول، وجرى تنفيذ 10,38 آلاف صفقة، مقابل 12,66 ألف صفقة الخميس. ومن بين 51 سهماً نشطاً، تقدم سهم «الأسمنت» الارتفاعات بـ4,16%، بينما جاء «العامة» على رأس التراجعات بـ4,15%. وتصدر السيولة سهم «كيو إن بي» بقيمة 45,8 مليون ريال.

عُمان

ارتفع المؤشر الرئيسي لبورصة مسقط في النصف الأول من العام الجاري 173 نقطة، وأغلق على 4687 نقطة مستفيدا من الأداء الجيد لشركات المساهمة العامة المدرجة في البورصة وارتفاع أرباحها الصافية وتحسن أداء الاقتصاد الوطني والتصنيف الائتماني لسلطنة عمان. وأعلنت البنوك المدرجة في بورصة مسقط عن نتائج قياسية في الربع الأول من العام الجاري مع ارتفاع أرباحها الصافية بنسبة 17%، من 106,3 ملايين ريال عماني إلى 124,5 مليون ريال، وهو ما عزز ثقة المستثمرين وتوقعاتهم باستقرار أداء البورصة للعام الجاري. كما سجلت الشركات الأخرى في البورصة أداء جيدا، في الوقت الذي اتسم فيه أداء الاقتصاد الوطني بالنمو مع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الربع الأول من العام الجاري إلى 10,4 مليارات ريال مسجلا زيادة بنحو 1% عن مستواه في الفترة المماثلة من العام الماضي.

العراق

انخفضت أسعار الذهب الأجنبي والعراقي، أمس، في الأسواق المحلية ببغداد، فيما ارتفعت في أربيل عاصمة إقليم كردستان العراق (شمال). وحسب وكالة الأنباء العراقية (واع)، سجلت أسعار الذهب في أسواق الجملة بشارع النهر في العاصمة بغداد صباح أمس، لبيع المثقال الواحد (وحدة قياس عراقية تبلغ خمسة غرامات) عيار 21 من الذهب الخليجي والتركي والأوروبي 485 ألف دينار. وسعر الشراء 481 ألف دينار. وأشارت الوكالة إلى أن سعر بيع المثقال الواحد عيار 21 من الذهب العراقي سجل 455 ألف دينار، بينما بلغ سعر الشراء 451 ألفاً. وفي ما يخص أسعار الذهب في محال الصاغة، فإن سعر بيع مثقال الذهب الخليجي عيار 21 تراوح بين 490 ألفاً و500 ألف دينار، فيما تراوح سعر بيع مثقال الذهب العراقي بين 460 ألفا و470 ألف دينار. أما أسعار الذهب في أربيل، فقد سجل عيار 24 نحو 575 ألف دينار، وعيار 21 نحو 503 آلاف دينار، وعيار 18 نحو 430 ألف دينار.

مال وسياسة

برامج زاخرة بالوعود غصّت بها الانتخابات الأوروبية التي أفضت إلى ما يمكن اعتباره انقلاباً ربما يخيّر المقاربات الاقتصادية والسياسية. لكن كأس ديون مرّة تنتظر قادة جدداً من محدودي الإمكانات

ديون أوروبا

أرقام خيالية تتربّص بزعماء القارة الجدد

بروكسل ـ **العربي الجديد**

اقتحم اليمين بقوة مكاتب صنع القرار في عواصم أوروبية رئيسية على وقع أزمة معيشية خانقة لغالبية الناخبين، نتيجة استفحال الغلاء وانهيار القدرات الشرائية لشرائح واسعة من مجتمعاتهم. ولعل من أكثر التحديات شدّة التي ستواجه الزعماء الجدد ووزرائهم وفرق عملهم، التصدّي لزلزال من الديون الجامحة تلوح أمواجه العاتية في الأفق. فالدين العام يقترب سريعاً من أعلى مستوياته على ضفتي القناة الإنكليزية، حيث كان الناخبون يقترعون لبرلمانات جديدة تمثلهم في فرنسا والمملكة المتحدة، حيث مستويات الإنفاق الحكومي وعجز الموازنة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي أصبحت أعلى بكثير مما كانت عليه ما قبل جائحة كورونا. وفيما لا يزال النمو الاقتصادي باهتاً، ارتفعت تكاليف الاقتراض، كما ارتفع الطلب على موارد الخزانة العامة، من الدفاع إلى معاشات التقاعد ومخصصات الشيخوخة.

وفي هذا الصدد، نقلت «وول ستريت جورنال» في تقرير معمّق حول أزمة الديون، يوم الأحد، عن اقتصاديين قولهم إن كل هذا يعني أن الانضباط المالي المتمثل بتقليل الإنفاق أو زيادة الضرائب سيكون ضرورياً في هذه المرحلة، في حين أن الساسة الفائزين في الانتخابات لم يجهّزوا الناخبين لتقبّل مثل هذه التوجّهات. وعلى العكس من ذلك، شملت برامجهم وخطاباتهم الانتخابية خطط إنفاق جديدة وجريئة. في فرنسا، اقترح حزب التجمع الوطني اليميني المتطرف، صاحب أغلبية المقاعد في البرلمان، تخفيضات ضريبية واسعة النطاق، مع تراجع مسؤولي الحزب في الآونة الأخيرة عن بعض الوعود. أما الجبهة الشعبية الجديدة، وهي التحالف اليساري، فلها أجندة أكثر طموحاً تتضمن تجميد الأسعار وزيادة كبيرة في الحد الأدنى للأجور، الأمر الذي يتطلب زيادة الدعم والرواتب والحد من الاعتماد على الضرائب. لكن أي حزب فرنسي لم يناقش كيفية خفض العجز العام الذي ناهز 5% من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام، الأمر الذي أدى إلى فرض إجراءات تأديبية بحق باريس من جانب الاتحاد الأوروبي. وكان لافتاً ارتفاع عائدات السندات الحكومية الفرنسية في الأسابيع الأخيرة، حيث استجاب المستثمرون بقلق إزاء احتمال لجوء فرنسا بقوة إلى سوق الاقتراض، وذلك بعدما خفضت وكالة «ستاندرد آند بورز» العالمية، في مايو/ أيار الماضي، تصنيفها الديون السيادية الفرنسية إلى «إيه إيه ناقص» (AA-).

وعلى الضفة الأخرى في المملكة المتحدة، أشار حزب العمال الفائز بأغلبية تاريخية إلى أنه يعتزم إنفاق المزيد على الخدمات العامة، بما في ذلك الخدمة الصحية الوطنية، رغم أن مقترحاته الملموسة كانت متواضعة حتى الآن، علماً أنه في الآونة الأخيرة، اتهم «معهد الدراسات المالية» (IFS)، وهو مؤسسة بحثية في لندن، الأحزاب الرئيسية كافة، بما في ذلك حزب العمال نفسه، بالتهرّب من الخيارات الصعبة في البيانات الرسمية الصادرة عن مسؤوليه خلال الحملة الانتخابية. هنا تنقل «وول ستريت جورنال» عن كبيرة الباحثين الاقتصاديين في المعهد، إيزابيل ستوكتون، توقعها «أن يكون النمو مخيّباً للآمال تماماً» و«أن تظل فوائد الديون مرتفعة»، معتبرة أن «هذا المزيج يبدو أسوأ من أي برلمان آخر في تاريخ المملكة المتحدة بعد الحرب». في تفاصيل الأرقام، ارتفعت نسبة الدين العام في المملكة المتحدة إلى 104% من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام، صعوداً من 86% عام 2019 و43% في 2007. وفي فرنسا، ارتفع الدين العام إلى 112% من الناتج المحلي الإجمالي، من 97% في عام 2019 و65% في 2007، وفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي. أما عجز الموازنة العامة فقد تجاوز مستويات ما قبل كورونا بمقدار ثلاث نقاط مئوية (3%) في جميع الاقتصادات المتقدمة الرئيسية، وفقاً لشركة «كابيتال إيكونوميكس» التي قال كبير الاقتصاديين فيها، نيل شيرينغ، إن ذلك يعكس جزئياً ارتفاع مدفوعات الفائدة، لكنه يعكس في الوقت نفسه زيادة الإنفاق الذي لم يعد مرتبطاً بوباء كورونا، مضيفاً: «ليس هناك مجالاً وافراً لتوسّعات مالية كبيرة». حتى ألمانيا التي عادة ما تكون نموذجاً لما تسميه الصحيفة «الحكمة المالية»، فقد وقعت في فخ عجز مالي كبير في موازنتها، في تدهور واضح عن الفوائض المحققة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وبعد أشهر من المفاوضات الصعبة، أعلن الائتلاف الثلاثي المنقسم بزعامة المستشار أولاف شولتز، يوم الجمعة الماضي، الاتفاق أخيراً على صفقة موازنة العام المقبل، بما يشمل قواعد اقتراض صارمة مع توفير بعض التدابير لتنشيط النمو الاقتصادي الفاتر وتعزيز الإنفاق العسكري.

ورغم العجز الهائل في إيطاليا، تجنبت رئيسة الوزراء جيورجيا ميلوني، من حزب إخوان إيطاليا الشعبوي اليميني المتطرف، حتى الآن، ثورة المستثمرين من خلال تخفيف خطط الإنفاق وتبنّي لهجة تصالحية تجاه بروكسل التي أعلنت أن إيطاليا، مثل فرنسا، تنتهك المبادئ التوجيهية للعجز. لكن مثال ميلوني قد لا يمثل ما يحدث إذا تولى الشعبويون مناصبهم في أي بلد آخر. فقد وجدت دراسة أُجريت عام 2023 على 51 رئيساً ورئيس وزراء شعبوياً بين عامي 1900 و2020، أنهم يميلون إلى التعثر اقتصادياً. وخلص الباحثون مانويل فونكي وموريتز شولاريك وكريستوف تريبيش من «معهد كيل للاقتصاد العالمي»، وهو مركز أبحاث ألماني، أنه على مدار 15 عاماً، انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك بأكثر من 10% في ظل الحكومات الشعبوية مقارنة بالحكومات غير الشعبوية، بينما انخفضت أعباء الديون، كما اتجه التضخم إلى الارتفاع.

زعيم حزب العمال البريطاني كير ستارمر وزوجته فيكتوريا يحتفلان في لندن، 5 يوليو 2024 (جاستين تاليس/ فرانس برس)

فجوة هائلة بين الوعود الانتخابية والقدرة على الإصلاح

المديونية الأميركية... أسوأ

وضع الديون في الولايات المتحدة أسوأ منه في أوروبا. فقد ارتفع دينها العام الى 123% من الناتج المحلي الإجمالي من 108% عام 2019، وفقاً لمقياس واسع النطاق لصندوق النقد الدولي. وارتفع الدين الفيدرالي المملوك للقطاع العام من 78% الى 97% في الفترة نفسها. ومع ذلك، لم يُعط اي من المرشح الرئاسي الجمهوري المفترض دونالد ترامب والرئيس الديمقراطي جو بايدن الاولوية لتقليص هذه النسبة، كما لا توجد ضغوط سياسية تُذكر للتحرّك على هذا الصعيد.

هذه المخاطر تضغط على بنك إسرائيل في تسعير الفائدة

ثمة عوامل ضاغطة تدفع لترجيح تثبيت الفائدة الإسرائيلية. فماذا في التفاصيل؟

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

على وقع العدوان المستمر على قطاع غزة منذ أكتوبر/ تشرين الأول 2023، وتحديداً منذ يناير/ كانون الثاني الماضي، عندما خفّض بنك إسرائيل المركزي سعر الفائدة على الشيكل رُبع نقطة مئوية إلى 4,5%، امتنعت لجنة السياسة النقدية بالبنك عن تنفيذ المزيد من التخفيضات، فيما تستبعد مصادر سوق رأس المال ومحللون أن تقرر اللجنة خفض الفائدة هذه المرة أيضاً، حيث يرتفع منسوب العوامل الضاغطة على السياسة النقدية، من ضعف الشيكل وارتفاع علاوة مخاطر سندات ديون التحالال الإسرائيلي والسياسة المالية التوسعية وحالة الغموض الجيوسياسي، علماً أن البنك المركزي نفسه كان قد قدّم في إبريل/ نيسان المنصرم، توقعاته للاقتصاد الكلي مترقباً ثلاثة تخفيضات بحلول الربع الأول من 2025. لكن لماذا يستبعد المحللون خفض الفائدة في اجتماع البنك المركزي الإسرائيلي اليوم الاثنين؟

بحسب محللين «لعل السبب الرئيسي وراء هذه التوقعات هو البيانات الاقتصادية الإسرائيلية السلبية، وعلى رأسها زيادة المخاطر الجيوسياسية الناتجة بسبب الحرب على غزة وتداعياتها الاقتصادية والمالية الخطيرة على اقتصاد دولة الاحتلال»، علاوة على مخاطر سندات الديون الحكومية التي تظهر أن وضع إسرائيل يتدهور، وفقاً لتقرير أوردته جريدة غلوبس الإسرائيلية المتخصصة في الشؤون المالية والاقتصادية الخميس الفائت.

وكان لافتاً ما نقلته عن كبير الاستراتيجيين في بنك هبوعليم، مودي شافرير، من أن علاوة المخاطرة تنعكس على تسويق السندات الدولارية الإسرائيلية، والتي قفزت الأسبوع الماضي إلى 1,8%. وأوضح أن «مقارنة ذلك تتم مع متوسط هامش قدره 1,51% للسندات العالمية ذات التصنيف الائتماني بي بي ناقص (BBB-)، في دليل على زيادة علاوة المخاطر لدينا»، ليستنتج أنه «مع حالة عدم اليقين الجيوسياسي، والسياسة المالية التوسعية، وزيادة علاوة المخاطر وضعف الشيكل، فإن بنك إسرائيل لن يخفض سعر الفائدة».

في غضون ذلك، يركز البنك المركزي على عامل رئيسي عند النظر في سياسة سعر الفائدة في اجتماعه اليوم وهو استقرار الأسواق المالية، وفي مقدمة ذلك سوق الصرف الأجنبي والقلق بشأن ضعف الشيكل مقابل الدولار. وفي هذا الصدد، تنقل «غلوبس» عن كبير الاقتصاديين في شركة «ليدر كابيتال ماركت» جوناثان كاتز أن هذا هو الاعتبار الأكثر أهمية في القرار، لدرجة أنه يأتي في الحسبان أكثر من التضخم، شارحاً أن «الشيكل خسر أكثر من 1,3% منذ القرار الأخير المتعلق بسعر الفائدة، وعندما تبرز كل المخاطر الأمنية وعدم استقرار العملة، فمن الواضح أنه لا يمكن خفض سعر الفائدة». إنما يبقى السؤال عن الموعد المحتمل لخفض سعر الفائدة، حيث يعتقد اقتصاديون ومحللون أنه فقط عندما يعود الشيكل إلى مستوى بين 3,6 و3,65 مقابل الدولار، سيكون من الممكن الحديث عن خفض أسعار الفائدة مجدداً، علماً أن السعر الرسمي لعملة الاحتلال بنهاية 3,6907 وفقاً لبيانات موقع «إنفستينغ» أمس الأحد.

يلاحظ خبراء الاقتصاد هدوءاً نسبياً في الوضع الجيوسياسي

وسبق أن توقعت دائرة أبحاث البنك المركزي في إبريل الماضي، أن تنخفض الفائدة ثلاث مرات بحلول الربع الأول من عام 2025. لكن عدم استقرار الأسواق والتصعيد شمالاً مع حزب الله اللبناني أدّيا إلى اعتدال توقعات السوق، والآن لا يُرى سوى تخفيض واحد أو اثنين فقط بحلول 2025. وحول هذه النقطة، يوضح كاتز أنه لولا عوامل الخطر في إسرائيل، لكانت البيانات الاقتصادية تشير إلى تخفيف القيود النقدية، لذا لولا الحرب لكان وضع إسرائيل ممتازاً». وحتى في وضع الحرب الحالي، يشدد كاتز على أن ثمة خفضاً آخر للفائدة لا يزال مطروحاً على الطاولة، مفسّراً ذلك بقوله: «رأينا بنك إسرائيل يفعل ذلك في خضم الحرب في يناير/ كانون الثاني. لكن من أجل الحصول على مزيد من التخفيف، سيتعيّن علينا أن نفعل ذلك. ونحن نرى هدوءاً نسبياً في الوضع الجيوسياسي، سواء كان ذلك باتفاق بخصوص الرهائن أو وقف لإطلاق النار، فمثل هذا الهدوء يقوّي الشيكل ويخفض علاوة المخاطر هنا، كما أن انخفاض منسوب القلق من التصعيد شمالاً سيساعد في ذلك أيضاً». إلا أن مثل هذا الوضع لم يحدث قبل اجتماع اللجنة النقدية المقرر اليوم الاثنين، لكنه سيكون ممكناً في وقت لاحق من العام الجاري. وفي هذا الخصوص، يقول كاتز إن «من الصعب للغاية التنبّؤ بالقضايا الجيوسياسية.

محافظ بنك إسرائيل امير يارون يتحدث في نيويورك، 3 يونيو 2024 (وعام غالاي/ Getty)

بوصلة الاقتصاد الفرنسي... تائهة

باريس ـ **العربي الجديد**

في خلاصة استطلاع أجراه مركز أودوكسا للرأي العام، تبيّن أن الفرنسيين يرون أن فوز كل من الأحزاب الثلاثة الرئيسية الأولى في الانتخابات التشريعية (اليمين المتطرف، وتحالف اليسار، والماكرونيين) سيؤثر في اتجاهات اقتصاد البلاد، خاصة تطور قدرتها الشرائية أو تشغيل العمالة أو تخفيض الدين العام، لكن غالبيتهم أشارت إلى أن انتصار كل من الأطراف الثلاثة من شأنه أن يضر أكثر مما ينفع.

الاستطلاع الذي تطرق إليه موقع «آدنيوز» يوم الأحد، خلص إلى أن الفرنسيين في اليمين المتطرف يثقون أكثر من أي وقت مضى في ما يتعلق بالسياسات الاقتصادية الفعالة في ما يتعلق بالقوة الشرائية والتوظيف وحتى خفض الدين العام وعجز الميزانية. ومن حيث جاذبية فرنسا، يحتل حزب الوحدة الوطنية المركز الثاني، بينما احتل الماكرونيون المرتبة الثانية من حيث التوظيف وخفض الديون والأولى من حيث جاذبية فرنسا والثالثة من حيث القوة الشرائية عموماً، في يوليو/ تموز الجاري، انخفض المزاج الاقتصادي للفرنسيين ستّ درجات تقريباً على المؤشر المخصص لقياس اتجاهات الرأي العام، فيما يقول 78% من الفرنسيين إنهم لا يثقون بمستقبل الوضع الاقتصادي في بلادهم.

وإلى جانب مباعث القلق المرتبطة بثقة الفرنسيين بقدرة الساسة على اجتراح الحلول، لا يزال غموض الاتجاهات السياسية الاقتصادية يثير مخاوف نخبة مجتمع رجال الأعمال في فرنسا أيضاً، انطلاقاً من أن التوتر السياسي المستمر، والاحتجاجات في الشوارع، وقلة خبرة المسؤولين الحكوميين، كلها عوامل بدأت فعلاً تثير قلق المستثمرين ورجال الأعمال على نحو خطير. ووفقاً لآراء خبراء لم يُشر الموقع إلى أسمائهم أو مواقعهم، من المحتم ملاحظة اتجاه يؤدي إلى ركود خطير في البلاد خلال الأشهر المقبلة. وفي ما يتعلق بالانتخابات، فإنّ نتائجها تعكس تبعات تزايد فضائح الأحزاب السياسية. وهكذا، أطلقت الأحزاب اليسارية ائتلافاً جديداً بعد الدعوة إلى إجراء انتخابات مبكرة، إذ منذ ذلك الحين تحت المواطنين على تشكيل «جبهة ديمقراطية ضد اليمين المتطرف» خوفاً من أن يؤدي فوزه إلى تقليص الحريات المدنية. وكان قادة الشركات الذين اجتمعوا يومي الجمعة والسبت في مدينة إكس- آن- بروفانس (Aix-en-Provence) الجنوبية للمشاركة في استجابة فرنسا السنوية لمنتدى دافوس، من بين المستفيدين الرئيسيين من الإصلاحات المؤيدة للأعمال التي أجراها الرئيس إيمانويل ماكرون منذ انتخابه أول مرة عام 2017. وتريد أحزاب اليمين المتطرف وتلك اليسارية التراجع عن بعض إصلاحات ماكرون، بدءاً من رفع سن التقاعد إلى إلغاء ضريبة الثروة على الأصول المالية. ومن المنتظر أن يعرقل الناخبون مساعيه لتخفيف الضرائب والقيود الأخرى المفروضة على الأعمال التجارية عندما يلحقون، كما هو متوقع على نطاق واسع، بحزب ماكرون هزيمة حاسمة في انتخابات تشير استطلاعات الرأي إلى أنها ستمنح اليمين المتطرف أكبر عدد من المقاعد في البرلمان.

ينتظر الفرنسيون تأمين الوظائف وتحسين القدرة الشرائية

ملصقات انتخابية على جدران باريس، 5 يوليو 2024 (إيمانويل دونان/ فرانس برس)

رؤية

الاقتصاد العربي في مفترق طرق

مجدي عبد الهادي

رغم الصورة النمطية للثري العربي في السينما الأميركية، فإن الواقع الحقيقي للاقتصاد العربي بمجموعه يخالف هذه الصورة، خصوصاً إذا استبعدنا منه بضع دول نفطية غنية قليلة السكان بالخليج العربي، حيث يتكشّف حينها الواقع المُزري لهامشية وفقر وتخلّف المنطقة، حتى بالقياس إلى كثير مما كان يُحسب ضمن العالم النامي الفقير منذ بضعة عقود لا غير.

لا يتجاوز كامل الناتج المحلي الإجمالي العربي 3,68 تريليونات دولار عام 2022، بنسبة تقل عن 3,65% من الناتج الإجمالي للعالم البالغ 101 تريليون دولار في العام نفسه، رغم أن العرب يمثّلون 5,62% من سكان العالم، ويعيشون في نحو 9,6% من مساحته. وتصبح الصورة أسوأ بتفكيك التكوين النسبي لذلك الناتج الإجمالي من جهة توزيعه ومصادره، إذ تمثل حالة الدول العربية كثيفة السكان محدودة الموارد الواقع الحقيقي للاقتصاد العربي، بمعزل عن مظهر الثراء الخادع الذي تخلقه الريوع النفطية في مجموعة دول الخليج قليلة السكان والغنية بالموارد، فالدول النفطية الخمس الأغنى في المنطقة، السعودية والإمارات وقطر والكويت وعمان، تمثل وحدها نحو 61,3% من الناتج الإجمالي العربي، ونصفها تقريبًا يرجع للسعودية وحدها، وبضم العراق والجزائر باعتبارهما دولتين نفطيتين أقل ثراءً؛ ترتفع نسبة المجموعة النفطية إلى 73,5% من الناتج الإجمالي العربي، بينما لم يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي لأيّ دولة عربية غير نفطية حاجز 100 مليار دولار سوى في حالتي المغرب البالغ عدد سكانها 37 مليوناً، ومصر التي تمثّل وحدها ربع المواطنين العرب، وتمثّلان معاً 16,6% من الناتج الإجمالي العربي؛ ليبقى نحو 10% فقط من الناتج المحلي الإجمالي العربي لبقية دول المنطقة. يعطينا ذلك فكرة واضحة عن مدى الضعف الشديد لاقتصاداتها.

وحتى على أساس هذا الناتج الإجمالي المنتفخ بالمكوّن النفطي غير المستدام، والمتركّز في بضعة دول، بلغ متوسط نصيب المواطن العربي عموماً من الناتج الإجمالي بالأسعار الجارية 8563 دولارا عام 2022، يقل بنحو 50% عن نظيره العالمي البالغ 12688 دولاراً في نفس العام؛ ما يعني أنه أسوأ بكثير على مستوى مجموعة الدول العربية غير النفطية، فضلاً عن عدم استدامته لمُجمل المنطقة في حالة تراجع عوائد الموارد النفطية لأيّ سبب. وعلى المستوى القطاعي، بلغت نسبة الصناعات الاستخراجية في العام 2022 ما يقرب من ثلث ذلك الناتج بنسبة 29,5% عام 2022، ما يبدو أكثر وضوحاً على المستوى القُطري، حتى في بعض الدول العربية كبيرة الحجم والسكان، بمستويات تصل إلى 30,8% من الناتج الإجمالي في الجزائر، و33,1% في السعودية، و38,3% في عمان، وصولاً إلى 48,9% في ليبيا، و56,4% في العراق. في المقابل، لم تتجاوز نسبة الصناعات التحويلية 11,4% فقط من ذلك الناتج، ما يرتفع على المستوى القُطري إلى مستويات 21,4% من الناتج الإجمالي في البحرين كأعلى نسبة بين كافة الدول العربية، و17,4% منه في الأردن، و16,1% في المغرب، و16% في مصر، و15,6% في السودان، و14,7% في السعودية، و13,8% في تونس، و12,9 في سوريا، و9,2% في الإمارات، وصولاً إلى مستويات مأساوية شديدة الانخفاض، غير منطقية ولا مقبولة في دول كبيرة نسبياً، حجماً وسكاناً، كما هو الحال في الجزائر بنسبة 3,7% من الناتج الإجمالي، و1,6% في العراق.

وبلغ إجمالي الصادرات العربية نحو 1411 مليار دولار، بنسبة 5,7% من الصادرات العالمية عام 2022، مقابل إجمالي واردات نحو 936 مليار دولار، بنسبة 3,7% من الواردات العالمية، ما يبدو إيجابيًا من الوجهة الكتية، لكن باستبعاد صادرات الوقود البالغة 67,9% من إجمالي الصادرات؛ يتضح مدى عدم استدامة هذا الهيكل التجاري، ومدى تأخّر واختلال تكوينه النوعي، الذي لا تتجاوز صادرات الصناعة التحويلية فيه نسبة 21,7% من إجمالي الصادرات. أما على المستوى العربي، فلم تتجاوز التجارة البينية العربية 131 مليار دولار، بنسبة 9,3% فقط من إجمالي الصادرات العربية؛ ما يتسق مع هيمنة تصدير الموارد الطبيعية إلى الدول الصناعية المتقدمة على هيكل التجارة الخارجية العربية، ويكشف مدى التفكّك الاقتصادي العربي؛ بسبب التشابه الضار بين أغلب اقتصادات المنطقة؛ الناتج عن ضعف التخصّص وتقسيم العمل فيها، وبطبيعة الحال فيما بينها؛ تماشياً مع بقائها في مستوى منخفض ومتأخر من التطوّر التقني والاقتصادي.

اتخذت نسبة الريوع النفطية من الناتج المحلي الإجمالي العربي اتجاهاً عاماً هابطاً منذ بدأت طفرتها أواسط سبعينيات القرن الماضي، فانخفضت من ذُراها البالغة 46,9% و57,6% منه عامَيْ 1974 و1975 على التوالي، إلى ذُرىً أقل بلغت 32,9% و32,7% منه عامَيْ 2008 و2011 على التوالي، لتتراوح ذُراها مؤخرًا بين 21,1% و17,1% منه عامَيْ 2018 و2021 على التوالي. وترافق ذلك التراجع مع تقلّب شديد في إجمالي الصادرات العربية؛ بما يؤكد غلبة عدم الاستقرار والاستدامة عليها، كما أظهر ميلاً عاماً أوّلياً لتراجعها منذ عام 2012، حيث انخفضت من 1,52 تريليون دولار إلى 954 مليار دولار بين عامَيْ 2012 و2016، لتعاود الارتفاع إلى 1,29 تريليون دولار عام 2018، ثم تنخفض مُجدداً إلى مستوى أدنى من السابق عند 937 مليار دولار عام 2020، قبل تحسّنها مرةً أخرى عام 2022 على ما سلف ذكره، بما يشير إلى بوادر ميل للتراجع، تؤكده التقديرات المتخصصة المختلفة بوصول الطلب على الوقود الأحفوري إلى ذروته التاريخية أواخر العقد الحالي، قبل أن يبدأ بالتراجع الصافي المستمر.

هذا الاتجاه لتراجع الريوع النفطية، المرتبط ببوادر الميل لتراجع الصادرات الاستخراجية العربية إلى الخارج، يجمع بين ما هو إيجابي وما هو سلبي.

فمن جهة إيجابيته، فهو يعني، مع استمرار نمو الناتج الإجمالي العربي، تحقّق زيادات فعلية بذلك الناتج خارج هذه الريوع، من قطاعات سلعية أخرى أكثر إنتاجية؛ بما يعني مزيداً من النمو الحقيقي بالقدرات الإنتاجية والاستقلالية الاقتصادية تجاه الخارج، فضلاً عن تحقيق المزيد من الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية.